

الوسيط في المذهب

والثاني لا لأن مالهم هو الفية بنص الكتاب .
فعلى هذا إن خفت الضرورة ولم يستغن الإمام عن المرتزقة وجب على أغنياء المسلمين
إعانتهم من رءوس أموالهم .
فإن قلنا يعطون من الصدقات وإنما يعطون من سهم سبيل □ تعالى .
الخامس أن يكون من بني هاشم وبني المطلب فقد حرم عليهم أوساخ أموال الناس بما أعطوا
من خمس الخمس .
فأما سهم العاملين هل يجوز أن يصرف إليهم إذا عملوا وجهان وكذا في المرتزقة إذا عملوا
بناء على أنه أجرة أو صدقة .
وهو مركب من الشئيين إذ لا تصرف إلى كافر قطعاً ولا يستعمل الكافر ولا يزداد على أجر المثل
في حق المسلم فهذا يدل على اجتماع المعنيين .
وهل يصرف إلى مولى ذوي القربي فيه وجهان .
أحدهما نعم إذ لا نسب له